﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ ٨﴾ [الشّورى: 8]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

مَشيئَةُ اللهِ تَعالى غالبَةٌ، لا يَخْرُج عنها شيءٌ

لمّا ذكَر اللّهُ تعالى تقسيمَ النّاس في مآلِهم في الدّار الآخِرَةِ إلى فريقٍ في الجنَّة وفريقٍ في السَّعير؛ اقتضاءً لمشيئَتِه وتَدْبيره وحِكْمَته؛ جاءَ قولُ الله تَعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ مُؤَكِّدًا أنَّ هذا التَّقسيمَ إنَّما هو بحسَبِ حِكْمَتِه سُبْحانَه، ولو شاءَ ﷻ لجعلَهُم أمَّةً واحدَةً على الحقِّ، غيرَ أنَّه لَم يشأ ذلكَ كونًا، بَل قدَّر اختلافَهُم ليتَحَقَّق وعدُه ووعيدُهُ، وتَظْهَرَ آثارُ طاعَتِه ومعصيَتِه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أُمَّةٗ﴾: (أم) تدلُّ تصريفاتُها على تَضامٍّ شيءٍ أو أشياءَ مُتَجانِسَةٍ، بمعنَى: لَحاقِ بعضِها بِبَعْضٍ في حيِّزٍ يُحيط بظاهِرِها بِلُطْفٍ[1]، ومنه الأُمُّ؛ فإنَّ العرَبَ تسمّي كلَّ شيءٍ يُضَمُّ إليه سائرُ ما يليهِ أُمًّا[2]. وذكر ابنُ قُتيبة أنَّ الأصلَ في الأُمَّةِ الجماعَةُ والصِّنْفُ مِنَ النّاس[3]. وتَرِدُ الأمَّة في القرآنِ الكريم على خمسَةِ معانٍ؛ هي: الجماعة، والمِلَّة، والزَّمن، والإمامُ، والصِّنْفُ[4]. والأُمَّة في قولِه تعالَى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ بمعنى: الجماعَةِ والصِّنْفِ مِنَ النّاسِ، أي: لجعلَهُم جماعَةً واحدةً على الحقِّ.

2) ﴿نَصِيرٍ﴾: (نصر) تَدورُ حول معنَى إتيانِ خيرٍ وإيتائِه، بِما

(1) محمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (أمم).
(2) الخليل بن أحمد، العين: (أم).
(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 248.
(4) ابن الجوزيّ، نزهة الأعين، ص: 143، 144.

فيهِ زيادةٌ مناسِبةٌ وقوَّةٌ، ولازِمُهُ: دَفْعُ الضُّرِّ[1]، ومِنْهُ سمّيَ المَطرُ نَصْرًا[2]، والنَّصْرُ على العَدوِّ: إعانَةُ الخصم عَلَيْهِ في حَرْبٍ أو غيرها؛ بقوَّةِ النّاصر وغَلَبَتِه[3]، ومِنْهُ قولُ اللّهِ تَعالَى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الإيمانُ والكُفْرُ في ميزانِ المَشيئَةِ الإلهيَّة

يوَضِّح اللّهُ تَعالى أنَّه لو شاء لجعل جميعَ الخَلْقِ أُمَّةً واحدة على هُدًى ودينٍ حقٍّ، لكنَّ حِكْمَتَه اقْتَضَت أن يختارَ مَن يشاء مِن عبادِه ليُدْخِلَهُم الجنَّةَ؛ لِما قَدَّموه مِن إيمانٍ وعمل صالِحٍ. أمّا الظّالِمون الذين أشْرَكوا وكَفروا بالحقِّ، فلَن يَكونَ لَهُم يومَ القيامَة وليٌّ يتولّى شُؤونَهُم، أو نصيرٌ يُنجيهم مِن عَذاب اللّهِ سُبحانَهُ[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

مَعْنى الواوِ ودِلالَتُها في ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾:

طَمْأنَةُ قلبِ النَّبيِّ ﷺ والمؤمنين

الواوُ في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ عاطفَةٌ الجملةَ بعدَها على جملةِ: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾، والغرضُ مِن هذا العطفِ: إفادَةُ أنَّ كونَهُم فريقين في الدّار الآخرةِ أمرٌ قدَّره اللّهُ سُبحانه؛ بأنْ أوجَدَ أسبابَه بِحِكْمَتِه الباهرة، ولو شاء سُبْحانَه لقَدَّر أسبابَ اتِّحادهم على الهُدى، فكانوا في الآخِرَةِ سواءً في الجنَّة. وهذه الجُمْلَةُ مَسوقَةٌ لغرضِ تسليَةِ النَّبيِّ ﷺ وأهلِ الإيمان على تَمَنّيهِم أن يكونَ النّاس جميعَهُم على الهُدى والحقِّ ويكونَ جميعُهُم في الجنَّة[5].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (نصر)، والبيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 1/ 79، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: (نصر).
(2) الزَّمخشريّ، أساس البلاغة: (نصر).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (نصر)، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/ 486.
(4) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسر، ص: 483.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 38.

الغرَضُ مِن التَّعبير بالجُملة الشَّرطية:

لا يـكـونُ في الـوُجـود شَيْءٌ إلّا بِمَشيئَةِ اللهِ تَعالى

آثَر النَّظمُ القُرآنيُّ التَّعبيرَ بالجُمْلَةِ الشَّرطيَّة في قولِ اللّه تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ لإفادة شدَّةِ الارتباطِ بين الشَّرط والجزاءِ؛ إذْ إنَّ (لو) حرفُ شرطٍ غيرُ جازمٍ، يُفيد امتناعَ وقوعِ الجزاءِ لامْتِناع وقوعِ الشَّرط - على المشهورِ - [1]، وذلك يقتضي تحقيقَ التَّعلُّق بينَ مَضْمونِ الشَّرط ومضمونِ الجَزاءِ، والشَّرطُ أدَلُّ وأقوى مِنَ الإخْبارِ المَحْض؛ لِما فيه من ربط النَّتيجة بسبَبِها، فانتفاءُ المَشيئَةِ المخصوصةِ أدّى إلى انتفاء جَعْلِهم أمَّةً واحدَةً على الحقِّ؛ بحيثُ لا يوجد بينهم خلافٌ مطلقًا[2].

دلالَةُ إسنادِ الفِعْلِ إلى الاسْمِ الأحْسَنِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

اخْتِصاصُ الله تَعالى بالمَشيئَةِ الكامِلَةِ النّافِذَةِ

جاء فعلُ المَشيئَةِ ﴿شَآءَ﴾ في قول اللّهِ تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مُسْنَدًا إلى الاسم الأحسن ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لتَأكيدِ انْحِصار المشيئَةِ النّافذةِ الكاملةِ، وأنَّها ليست إلّا للّه تَعالى. فالمَشيئَةُ تتعلّق بعِلْم اللّه تعالى، ولذا ناسبَ إسنادَها إلى الاسمِ الأحسَنِ ﴿ٱللَّهُ﴾، وهو الاسم الجامعُ لجميع صفات الجلالِ والجمال والكمال، فهو سُبْحانَه لو شاءَ جَعْلَهُم مُتَّحدينَ؛ لفَعَل، ولكنه لم يُرِدْ ذلك لحكمةٍ يعلمُها هو سُبحانَهُ، ففي علمه الأزليّ: أنَّ فريقًا منهم يختارُ الكُفْرَ، ولو جاءَتْهُم كلُّ آيَةٍ[3].

دلالَةُ حَذْفِ مَفْعولِ فِعْلِ المَشيئَةِ:

الحـذفُ إيجـازًا وتشويقًا

حُذِفَ مفعولُ المشيئةِ في قول اللّه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، وحَذْفُهُ بعد الشَّرط شائعٌ في كلام العرب[4]، وقصدُهم مِن ذلك: البيانُ بعد الإبهامِ، فيَحذِفونَ المفعولَ في الشَّرط؛ لدِلالة

(1) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 597.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 244.
(3) لجنة من علماء الأزهر، التّفسير الوسيط: 3/ 1230.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/ 87.

الجزاء عَلَيْهِ[1]. فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّـهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: ولو شاء اللّهُ سُبحانَهُ جَعْلَهُم أمَّةً واحدة؛ لجَعلَهُم كذلكَ. وهذا الحَذْفُ يَبْعَثُ في النَّفْسِ تشويقًا لمعرفة الجوابِ، فإذا جاء الجوابُ؛ وقع على نَفْسٍ مُسْتَشْرِفَةٍ لَهُ، فيتمكَّنُ مِنْها غايةَ التَّمكُّن.

دلالَةُ اللّام في ﴿لَجَعَلَهُمْ﴾:

شاءَ اللهُ تَعالى اخْتِلافَ النّاسِ وتَبايُنَهُم

اللّامُ في ﴿لَجَعَلَهُمْ﴾ من قولِ اللّه تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً﴾ هي لامُ الجَوابِ[2]، تربطُ جملةَ الجوابِ بجُمْلة الشَّرط؛ لإفادة توكيد الجوابِ، وتأكيدِ صلةِ السَّببيَّة بين المشيئَةِ الإلَهيَّة وما يريد اللّهُ تَعالى وقوعَهُ، والمعنى: لو شاء اللّهُ تعالى هدايتَهُم لهَداهُم، بأن يقذفَ في قلوبهم الإيمانَ، أو بأنْ يَجْعَلَهُم مُسْتَعِدّين للإذْعانِ للحقِّ والإقرارِ بهدايات الرُّسل وما جاؤوا به من الهُدى والحقِّ، ولكنْ شاء اللّهُ سُبحانَهُ اختلافَهُم وتبايُنَهُم[3].

دلالَةُ التَّعبير بالجَعْلِ مادَّةً وصيغةً:

إظْهارُ القُدْرَةِ الإلهيَّةِ الكامِلَةِ

جاء التَّعبيرُ بالجَعْلِ، ولَم يأتِ النَّظم القرآنيُّ هنا بلفظِ الخَلْقِ؛ لأنَّ اللّه تعالى خَلَقَهُم بإرادَته وحِكْمَته، أي: أوجدَهم مِنَ العدَم[4]، إلّا أنَّه لَم يشأ أن يجعلَ اتِّفاقَهُم واجتماعَهُم على ملَّةٍ واحدةٍ في الهُدى والضَّلال، فالجَعْلُ تكوينٌ آخرُ بعدَ الخَلْق. وعُبِّر عَنْ فِعْلِ الجَعْلِ بصيغَةِ الماضي في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ لإفادَةِ التَّحقُّقِ والوقوعِ، وفيه إبرازُ القدرةِ التّامّة واليقينيَّة للّه سُبْحانَه.

الغرضُ مِنَ التَّعبير بـ ﴿أُمَّةً﴾، ودلالةُ تَقْييدِها بالوَصْفِ:

دفْعُ توهُّمِ المَعْنى غيرِ المُرادِ

جاء التَّعبيرُ بلفظ ﴿أُمَّةً﴾ في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

(1) بهاء الدّين السّبكيّ، عروس الأفراح: 1/ 374، 375.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 309.
(3) الزّحيليّ، التّفسير المنير: 7/ 187.
(4) الرّاغب، المفردات: (جعل).

﴿لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ لدِلالَتِها على الاجْتِماعِ؛ لأنَّ الأُمَّة كلُّ جماعَةٍ يجمَعُهُم أمرٌ ما؛ إمّا دينٌ واحد، أو زمان واحدٌ، أو مكان واحدٌ، سواء أكان ذلك الأمرُ الجامِعُ تسخيرًا أو اخْتيارًا[1]. ووُصِفَتِ الأمَّةُ بـ ﴿وَٰحِدَةً﴾؛ لدفع توهُّم أن يكون المرادُ مِنَ الأمَّة القَبيلَة، لأنَّ الأمَّة قد تُطْلَقُ على مَن يَجْمَعُهُم نسبٌ مُتَّحد. والوحدة هنا ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يُرادُ بِها الاتِّحاد والتَّماثل في الدّين[2].

معنى الواو في ﴿وَلَٰكِن﴾ ودلالتُها:

التَّوافقُ اللَّفظيُّ والمعنويُّ بينَ الجُمَلِ

الواوُ في ﴿وَلَٰكِن﴾ مِن قولِ اللّه ﷻ: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ عاطفةٌ الجملةَ بعدَها على جُملة ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ لِما بينَهُما مِنَ التَّوسُّط بين الكمالَين؛ لاشتراك الجُملتَين في الخبريَّة، وما بينَهُما من التَّناسُب اللَّفظيِّ؛ إذِ الجملتانِ فعليَّتانِ، وقد اتَّحدا في المسنَدِ إليه، وهو اسم الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ سُبْحانَه، وبينهُما تناسُب معنويٌّ، وهو تعلُّق الجملةِ الثّانيةِ بِما قبلَها؛ استدراكًا لمَضْمونِها.

دلالةُ التَّعبير بـ (لكن):

المشيئَةُ الإلَهيَّة قائمَةٌ على الحِكْمَةِ والعَدْل

(لَكِن) في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ حرفٌ دالٌّ على الاسْتِدْراكِ على مضمونِ الجُملة قبلَها ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ لبيانِ انْتِفاء مشيئة اللّه تعالى في اجتماعِ النّاس على دينٍ واحدٍ، فهو سبحانه يُدخل في رحمته مَن يشاء أن يُدْخِلَهُ فيها، ويدخل من يشاءُ في عذابه أن يُدْخِلَهُ فيه، ولا ريبَ في أنَّ مشيئَتَهُ تعالى لكلٍّ من الإدْخالَيْن تابعةٌ لعملِ كلٍّ مِنَ الفريقَيْن[3].

دلالَةُ التَّعبير بالفعل المُضارِعِ ﴿يُدْخِلُ﴾:

تجدُّدُ فَضْلِ الله تعالى واسْتِمرارُ هِدايَتِه

عُبِّر عن الإدخالِ بالفِعْلِ المُضارع ﴿يُدْخِلُ﴾ في قولِ اللّهِ تعالى:

(1) الرّاغب، المفردات: (أمة).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 300.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 15.

﴿وَلَٰكِن يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ﴾؛ للدّلالَةِ على تجدُّد فَضْلِ اللّهِ سُبْحانَهُ واسْتِمْرارِهِ؛ بهدايَةِ خَلْقِه وحَمْلِهِم على الطّاعَةِ، وذلكَ بتَيْسيرِ سَبيلِ الوُصولِ إليه[1]، فإنَّ مِنْ كمالِ عدلِ اللّهِ سُبحانَهُ أنْ أقام الحُجَّة على خَلْقِه بإرسالِ الرُّسل وإيضاحِ طريقِ الهُدى والحق، كما قال الله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [الإسراء: 15].

دلالَةُ التَّعبيرِ بالاسْمِ الموصولِ:

الإدْخـــالُ في الـرَّحْـمَـة تـابِـعٌ للمَشيئَةِ

عُبِّر بالاسْمِ المَوْصولِ ﴿مَن﴾ في قول اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ﴾؛ لإفادةِ عُمومِ مَن شاءَ اللّهُ تَعالى أنْ يُدْخِلَهُ في رَحْمَتِه؛ لأنَّ الأسماءَ المَوْصولَة مِنَ الألفاظِ المُفيدةِ العمومَ والشُّمولَ. وفي التَّعبير بالمَوْصول توطئَةٌ إلى التَّقييد بجُمْلَة الصِّلة ﴿يَشَآءُ﴾؛ لبَيان أنَّ سببَ الإدخالِ في الرَّحمة هو مَشيئَتُهُ سُبْحانَه، المَبْنيَّةُ على كمالِ العَدْلِ وتَمامِ الفضْلِ وواسِعِ الحِكْمَةِ.

بلاغَةُ المجازِ في الآيَةِ:

إحاطَةُ الرَّحمَةِ بأهْلِ الإيمانِ في الجَنَّة

في قول الله تعالى: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ مجازٌ مرسل، علاقتُه: الحاليَّة؛ أُطْلِق الحالُّ وأريد المَحلُّ وهو الجنَّة التي هي مُستقَرُّ الرَّحمة، فالرَّحمةُ لا يحِلُّ فيها العبادُ؛ لكونِها مَعْنًى مِنَ المَعاني، وإنَّما يُحَلُّ في مكانِها وهو الجنَّة، كما قال اللّهُ تَعالى: ﴿وَأَدۡخَلۡنَٰهُ فِي رَحۡمَتِنَآۖ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٧٥﴾ [الأنبياء: 75][2]، ونُكْتَةُ التَّعبير بالمَجاز: الإيماءُ إلى كَوْنِهم مُحاطينَ بالرَّحمة مِن كُلِّ جانبٍ، حتّى كأنَّهُم داخلَها، كما يُشير إليه حرفُ الظَّرفيّة ﴿فِي﴾.

دلالَةُ الواوِ والتَّعبير بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ:

سيـاقُ الإنْـذار يَـقْـتَـضي زيـادَةَ الـتَّـرهـيـب والتَّخويف

الواوُ في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ عاطفَةٌ الجملةَ بعدَها على جُمْلَةِ ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ﴾، جيءَ بها لبيانِ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 77، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 162.
(2) صافي، الجدول في إعراب القرآن: 11/ 75.

حال الفريق المقابل لأهل الرَّحمة. وعُبِّر في قول الله ﷻ: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ بالجُمْلَة الاسْميَّة للدّلالة على الثّبوت واللّزوم والاستمرار؛ زيادَةً في التَّخويف والتَّرهيب؛ لأنَّ السّياق في الإنذار، كما قال الله سُبحانَهُ قبلُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾. وفي قولِه تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ مخالفةٌ لمقتضى الظّاهر؛ إذ مقتضى الظّاهر أنْ يَرِدَ النَّظم القُرآنيُّ: (ولكن يدخل من يشاء في رحمته، ويدخل من يشاء في غضبه)، ولكنْ عُدِل عن ذلك إلى ذِكْر الظّالمين، تسجيلًا عليهم باسْم الظُّلم، ومُبالغَةً في الوعيد؛ وبيانًا لعلَّة استحقاقِهم العذابَ، فيكون ذلك أردَعَ لكلِّ ظالمٍ.

بلاغَةُ التَّعبير بالكِنايَةِ في ﴿مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾:

اسْتِحْواذُ البُؤْسِ والشَّقاء على الظّالِمِينَ

نفيُ الوليِّ والنَّصير في قولِ الله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ كنايَةٌ عن حالِ البُؤس والضَّعف الذي استحوَذَ عَلَيْهِم؛ حيثُ إنَّهم غارقون في شقاءٍ مقيمٍ ومغلوبيَّةٍ تامَّةٍ؛ فهم مفتقرونَ إلى ناصر يرفعُ عنهم العذابَ وويلاتِ الهلاك، ولكنْ لا نصيرَ لَهُمْ[1].

بلاغَةُ الاحْتِباكِ في الآيَةِ:

براعَةُ الحَذْفِ في البيانِ القُرْآنيِّ

في قولِ الله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ احتباكٌ، وهو المُسمّى بحذف التَّقابل أو الحذف المقابليّ؛ وذلك لأنَّه حُذف من كُلٍّ جملةٍ ما أُثْبِت مقابِلُها في الجُمْلَة الأخرى، وبيانُ ذَلِك: أنَّ ذِكْرَ الرَّحمة في قولِه: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ يقتَضي إرادةَ مقابلِها في الجملةِ الثّانية، وأنَّ الله يُدْخِلُ الظّالمينَ في لَعْنَتِه أو غضبِه. وذِكْرُ الظُّلْم وما قُرن معَهُ يَقْتَضي إرادةَ ضدِّها مع الجملة الأولى[2]، والتَّقدير: يُدْخِل مَن يشاءُ مِن أهلِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 39.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 253.

العَدْلِ والقِسط في رحمته، ولَهُم وليٌّ يتولّاهم ونصيرٌ ينصرُهُم؛ وهو اللّه سُبْحانَه. فيكون تقديرُ نظمِ الآيةِ: ولكنْ يُدْخِلُ مَن يشاء مِن أهل العدل والقِسْط في رَحْمَتِه، ولَهُم وليٌّ ونصير، والظّالمون يُدْخِلُهم في لَعْنَتِه وغَضَبِه وما لَهُم مِن وليٍّ ولا نصيرٍ.

الغَرَضُ مِن تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿لَهُم﴾:

نـفـيُ مُـطْـلَـقِ الانْـتِـفـاعِ عـنِ الظّالمين

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿لَهُم﴾ في قولِ اللّه تَعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ على المبتدأ ﴿وَلِيّ﴾[1] - فإنَّه مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا - ؛ لإفادة الحَصْر والاختصاص، فقُصِرَ نفيُ استحقاقِهم للوليِّ والنَّصير، والمرادُ نفيُ انتفاعِهم مطلقًا بمَن يدفَعُ عنهم شيئًا من العذابِ قبلَ وقوعِه، أو يرفَعُه عنهم بعدَ وُقوعه، وليس المرادُ إثباتَ المُعينِ والمُغيثِ مثلًا؛ لكونِهما وصفَيْنِ مغايرَيْنِ للوليِّ والنَّصير، فإنَّ هذا لا يفهَمُهُ عربيٌّ، وإنَّما المقصودُ مِن قَصْرِ نفيِ استحقاقِهم الوليَّ والنَّصيرَ نفيُ مطلقِ النَّفي وعُمومِه.

معنى ﴿مِّن﴾ ودلالَتُها في ﴿مِّن وَلِيٍّ﴾:

بَشاعَةُ الظُّلم وفَظاعَتُه

﴿مِّن﴾ في قول اللّه تَعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ﴾ يُراد بها تأكيدُ النَّفي والتَّنصيص على عُمومِه وشُمولِه[2]، فَنَفْيُ الوليِّ والنَّصير عامٌّ في كلِّ أفرادِهما المندرجَة تحتَهُما، إلّا أنَّ هذا العمومَ ظاهِرٌ من دونِ حرف الجرِّ ﴿مِّن﴾، فَيحتمل تخصيصه، لكنَّ دخولَ ﴿مِّن﴾ أفادَ النَّصَّ على العموم، فنفَتِ الآيةُ الوليَّ والنَّصير عن الظّالمين نفيًا مُطْلَقًا لا استثناءَ فيهِ ولا تخصيصَ. والمبالغةُ في هذا النَّفي يَقْتَضي عِظَمَ ظُلْمِهم وفظاعتَهُ وشناعتَهُ.

الغَرَضَ مِنَ التَّنكير والمُبالَغَةِ في ﴿وَلِيّ﴾ و﴿نَصِيرٍ﴾:

نُكِّر لفظ ﴿وَلِيّ﴾ و﴿نَصِيرٍ﴾ من قول اللّه ﷻ: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم

(1) الدّعّاس، إعراب القرآن: 3/ 183.

(2) السّمين، الدّرّ المصون: 2/ 64.

مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ لإفادةِ العُموم، وذلك لأنَّهما في سياق النَّفي بـ ﴿مَا﴾، وقد تقرَّر أنَّ النَّكرة في سياق النَّفي يدلُّ على العموم والشُّمول، وقوَّى هذا العمومَ دخولُ ﴿مِّن﴾[1]. وعُبِّر في لَفْظَي ﴿وَلِيٍّ﴾ و﴿نَصِيرٍ﴾ بزِنَة (فعيل)، وهي مِن أوزانِ المُبالغَة؛ لإفادَةِ القوَّة في الوصفِ، ولفظُ ﴿وَلِيٍّ﴾ هو الغالبُ في الاستعمالِ القُرآنيِّ، ولم يَرِد اسمُ الفاعل منهُ إلّا في موضعٍ واحدٍ، في سورة الرَّعد، في قول اللّه تَعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ [الرّعد: 11]، وإنَّما عُبِّر فيها باسم الفاعل؛ لتُناسِبَ رُؤوسَ الآي قبلَها وبعدَها.

مِـن طَـرائِـقِ التَّعبير القُرآنيّ مراعاةُ التَّناسُبِ في اللَّفْظِ والمَعْنى

وجاء لفظُ ﴿نَصِيرٍ﴾ في الآية بزِنَةِ (فعيل) لقُربِهِ من لفظِ ﴿وَلِيٍّ﴾، فاقْتَضى التَّناسب بين اللَّفْظَين مجيئَهما بزِنةٍ واحدةٍ، على ما في لفظ ﴿نَصِيرٍ﴾ وكونِه رأسَ آيةٍ من التَّناسبِ بين الفواصل[2]، فإنَّ قبلها قولُه سبحانه: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾، وبعدَها قوله ﷻ: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

دلالَةُ الجَمْع بينَ نفي الوليِّ ونفي النَّصير:

جمَعَ اللّهُ ﷻ بينَ نَفْي الوليِّ ونفي النَّصير عن الظّالمين في قولِه تَعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ لدَفْعِ طَمَعِهم في وُجود مَن يتولّى أُمورَهُم، ووُجودِ من يَدْفَعُ عنهم العذابَ، فحالُهم مبنيَّةٌ على الخِذْلان التّامِّ، فليسَ لَهُم مَن يُصلح أمورَهم في ذلك اليوم، ولا مَن يَنْصُرُهُم مِنَ الهَوان[3]. وفي هذا الجَمْعِ احْتِراسٌ؛ لأنَّ نفيَ الوليِّ لا يَقْتَضي نفيَ كلِّ نصير، وهذه نُكْتَةُ عدم الاقتصار على نفي الأعَمِّ[4]. ولمّا كان نفيُ الوليِّ غيرَ مستلزمٍ نفيَ النَّصيرِ وُسِّطت (لا) بين المَعْطوفَيْنِ لتأكيدِ النَّفي[5].

حـالُ الـظّـالِـمِـينَ مَـبْـنـيَّـةٌ عـلى الخِذْلانِ التّامِّ

(1) سليمان، من أسرار التّعريف والتّنكير في سورة الشّورى، ص: 228.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 554.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 253.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 695.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/ 153.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والخمسون،
سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 52 ، 818 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-48-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 52 : المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-48-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0346315 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"